المعارضة السياسية في الجزائر ومعضلة بناء التماسك الداخلي: حركة مجتمع السلم (حمس) أنموذجاً 2012 - 2019

Political opposition in Algeria and the internal unity conundrum: Movement of the Society for Peace (HMS) Specimen 2012-2019

عبد الباقي بن مير*

باحث بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)

benmir.abdelbaki@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 09/23 / 2020 * تاريخ القبول: 05/21/ 2021 * تاريخ النشر: 21/ 06 /2021

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لفهم طبيعة الممارسة السياسية داخل أحزاب المعارضة الجزائرية، ومدى ديمقراطية التفاعلات فيما بينها داخلياً وخارجياً. وبما أن هدف المعارضة السياسية هو تغيير السلطة الحاكمة أو إصلاحها، ومراقبة عملها والحيلولة دون التعسف في استخدام تلك السلطة، وتمثيل جماهير واسعة من الأفراد وإيصال انشغالاتهم ،،، إلخ؛ ما يستوجب وجود كتلة صلبة أو هيكلة تنظيمية متماسكة لحزب سياسي معين، أو لمجموعة من الأحزاب تتمتع بدرجة كبيرة من التنسيق في حالة الائتلاف أو التحالف. لهذا وجب على قادة تلك الأحزاب تبني توجه معارضاتي وحيد في التعامل مع السلطة الحاكمة، أو تكييف ذلك التوجه ـــ في مرحلة ما ـــ حسب الظروف السياسية، تماشياً ومبادئها وأهدافها الإستراتجية خدمة للبلاد. وموازاة مع ذلك لا بد لأحزاب المعارضة السياسية من خلق جو مناسب للعمل السياسي فيما بينها، وفتح مجال التداول والمرونة في تولي المسؤوليات داخلها؛ بغية تحسين أدائها و العمل على صعود نخب جديدة وتمكينها من العمل السياسي والحزبي. وهو ما يعزز من فرص بناء التماسك الداخلي والتقدم في تحقيق الأهداف، ويقلل من تهديدات الفُرقة والانشقاق والانقسام ما ينعكس سلباً على فاعليتها وتأثيرها في السلطة الحاكمة.

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية، الأداء الحزبي، التماسك الداخلي، الفاعلية السياسية، الانقسام.

Abstract:

This study seeks to understand the nature of political practice within the Algerian opposition parties, and how democratic interactionis amongst opposition parties. Since the goal of the political opposition is to change or reform the ruling authority, monitor its work and prevent abuse of that power, etc. What requires the existence of a solid bloc or a coherent organizational structure for a particular political party, or for a group of parties that enjoy a large degree of coordination in the case of a coalition or alliance. along the course of the party struggle and in accordance - at some point - according to the political conditions, Parallel to that, the political opposition parties must create an appropriate atmosphere for political action among them This enhances the chances of building internal cohesion and progress In achieving goals and reducing the chances of division and dissent, which will negatively affect their effectiveness and influence in the ruling authority.

Keywords: *Political opposition, Party performance, Internal cohesion, Political effectiveness, Cleavage.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

إن مسألة وجود معارضة سياسية فعّالة في دولة ما، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى احترام النظام السياسي فيها لمبدأ الديمقراطية؛ حيث أن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة السياسية يضفي سمة الشرعية على ممارسات ذلك النظام. غير أن ذات الديمقراطية لن تكتمل إلا باحترام الحقوق والحريات السياسية، دون تضييق ولا تقييد. بل العمل على خلق الضمانات القانونية لتجسيدها، والسماح للقوى الاجتماعية والسياسية بالمشاركة في السلطة ضمن مجال سياسي متعدد؛ مرتبط بالحوار والمشاركة وحرية إبداء الرأي والمعارضة.

وفي المقابل لابد على أحزاب المعارضة السياسية أن لا تحيد عن هذه القاعدة أو هذا الطرح، بل يجب العمل على تكريس المشاركة السياسية في مختلف مستويات العمل داخلها، والمساواة في تقلد وتولي المسؤوليات في إطار النظم واللوائح التنظيمية؛ بما يضمن الاستقرار والتضامن والتماسك داخل الأحزاب والانتقال من ممارسة سياسية خطية إلى ممارسة سياسية دائرية. ومن ثمة كسب الفاعلية السياسية والرهان أمام السلطة الحاكمة، والقوى السياسية الموالية لها، جراء التأطير والتجنيد والتأهيل الجيد للأعضاء والقيادات.

نتيجة لما سبق جاءت هذه الدارسة؛ للبحث في أسباب التعثر السياسي وعدم الاستقرار اللذين يميزان أحزاب المعارضة في الجزائر، رغم ما تتوافر عليه من إطارات وكوادر بشرية متمرسة في النضال الحزبي والسياسي، والذي يمكنها من إحداث نقلة نوعية من الجمود الحزبي باستثناء المعارضة البرلمانية. إلى ديناميكية تسمح للقواعد الحزبية في المشاركة في صناعة القرار دون إقصاء أو تهميش، مع استغلال القواسم المشتركة بين أطياف ومكونات المعارضة السياسية ككل. وعليه ومن هذا المنطلق تتبلور الإشكالية العامة لدراستنا هذه في التساؤل الآتي: **كيف يمكن الحكم على فاعلية أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر في ظل ما تشهده من تغيرات وتحولات داخلية؟ وفي ظل تعاطيها وتعاملها مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد؟**

وتتفرع هذه الإشكالية العامة إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- ما مدى تأثير الانقسامات والانشقاقات الحزبية في صفوف المعارضة على أدائها الحزبي؟
- هل للتكتلات الحزبية والمبادرات السياسية دور في ضعف أداء أحزاب المعارضة السياسية؟
- أي مستقبل للمعارضة السياسية في ظل التجاذبات والأوضاع الراهنة التي تشهدها الجزائر؟

أهداف الدارسة:

ونظراً لكون أن الدراسة تتناول موضوعاً له علاقة بالانفتاح السياسي، وبحرية التعبير وله علاقة بالنشاط السياسي والاجتماعي للمعارضة، والسلطة السياسية على حد سواء؛ وما يمكن أن يصاحب تلك العلاقة من تأثير قد يكون إيجابياً يتمثل في تعزيز أطر الديمقراطية، وتحرير العمل الحزبي. أو سلبياً يمس استقرار أحزاب المعارضة وظهور الانقسامات والانشقاقات ما يؤثر على فعاليتها ومستوى أدائها الكلي. فهي تطمح إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مدى التزام أحزاب المعارضة السياسية بمبادئ الديمقراطية والتداول على السلطة داخلها؛
- التأكيد على ضرورة فاعلية الأداء الحزبي والشفافية في العمل، من أجل ضمان استقرار وتماسك داخلي داخل أحزاب المعارضة؛
- دعوة أحزاب المعارضة السياسية إلى تبني رؤية واضحة ومشتركة في إقامة التحالفات، ومحاولة إلغاء الفوارق الإيديولوجية ولو جزئياً من أجل الوصول إلى نتائج أكثر ايجابية؛
- التعرف على بعض حالات الانشقاقات والانقسامات الحزبية في التشكيلات السياسية الجزائرية المعارضة؛

- التعرف على مآلات أداء أحزاب المعارضـــة في الجزائر والرؤية المســـتقبلية لهما في ظل الظروف السياسية الراهنة.

المقاربة المنهجية:

تعتمد الدراســة على مقاربة منهجية من خلال اعتماد **المنهج الوصــفي**؛ باعتباره يســاعد على وصــف ظاهرة المعارضــة السـياسـية، وتطور أدوارها ومفاعيلها في بناء الحياة السـياسـية، كما تسـتدعي توظيف **منهج دراسـة الحالة**؛ قصـد تسـليط الضـوء على ممارسـات حزب معين من أحزاب المعارضـة السـياسـية في الجزائر داخلياً أو بعلاقاته مع أحزاب أخرى معارضـة أو مع السلطة، وتوظيف **المقاربة الاحتمالية**؛ من أجل اسـتشـراف تطورات المشـهد وانعكاسـاته على مسـتقبل الخارطة السياسة، وعلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير من جانب السلطة من جهة والمعارضة من جهة أخرى.

أولاً: في معنى المعارضة السياسية:

1- المعارضة السياسية لغة:

لفظ معارضــة من الأصــل اللغوي عارض؛ إذ نجد فيه عارض الشــيء أي قابله، وفلان يعارضــني أي يباريني أو ينافســـني. ويقال عارض الرجل بمثل صـــنيعه إذا فعل فعله، أي أنها تعني الإتيان بالمقابل أو التقليد أحياناً (مصطفى توفيق، 1988، ص20).

وهي تعني المعارضـة على سـبيل الممانعة، نقول: عارض فلاناً في كلامه، أي ناقضـه في كلامه وقاومه، وعارضــه: أي جانبه وعدل عنه، والإعراض عن الشــيء الصـد عنه، والرجل المعارض هو المناقض للغير في كلامه والمقاوم لأعماله. والمعارضــة هي المقابلة وإقامة الدليل على خلاف ما قام عليه دليل الخصــم (محمد علي مصلح، 2002، ص 6).

2- المعارضة السياسية اصطلاحاً:

حسب ما ورد في موسوعة السياسة فهي تعني؛ الأحزاب والجماعات السياسية التي تناضل للاستيلاء على الحكم، وغالباً ما تُمَارس المعارضـة في الإطار الشرعي وضـمن المؤسسات الثابتة، وتضمُ المعارضـة الأشخاص والجماعات والأحزاب، التي تكون معادية كلياً أو جزئياً لسـياسـة الحكومة، فقد ترفض أحياناً النظام السـياسـي فتتمرد على قواعده وأصـــوله مما يضـــفي عليها طابع التطرف (الكيالي، 1985، ص231). ما يؤخذ على هذا التعريف أعطى تعريفاً عنيفاً للمعارضـة؛ حيث اسـتخدم أولاً مصـطلح اسـتيلاء على الحكم، وكأن المعارضـة هنا اسـتولت على الحكم بالقوة أو الانقلاب، وثانياً اسـتخدام مصـطلح معادية كلياً في إشـارة إلى أنها ضـد النظام أو السلطة الحاكمة وهذا ما لا ينطبق على المعارضة السياسية في كثير من الأحيان.

المعارضـة السياسـية هي تلك الحركة السياسـية التي تنشـط سراً أو علناً، والتي تواجه الواقع السياسـي في البلاد بهدف تغييره أو إصـلاحه بما يتماشـى والبديل المقترح والبرنامج المحدد من المعارضـة (مغيش، 2014، ص17). يبدو أن هذا تعريف أقرب للواقع أو لما تجب أن تكون عليه المعارضـة السـياسـية، إذ لا بد بأن تكون بديلاً عن أوضاع متدنية وفق رؤية وبرنامج معدين مسبقاً، كحلول لها في خضم مشاورها من أجل إصلاح النظام أو الوصول للسلطة.

ثانياً: أنواع المعارضة السياسية:

هناك عدة تصنيفات يمكن أن نضع المعارضة السياسية في خانتها، فالمعارضة المشروعة تكون عبر القنوات المشروعة، أو التي اكتسبت شرعية الوجود. فليست هي معارضة سرية تحتية، ولا هي معارضة محظورة النشاط. وتتمثل هذه المعارضة في الصور التالية: (مصطفى توفيق، ص 11)

– **المعارضة القانونية**: عن طريق البرلمان وتسمى أيضاً المعارضة البرلمانية بواسطة ممثلي الشعب من أحزاب المعارضة السياسية خلال فترة تشريعية معينة، وذلك عبر عدة آليات رقابية كالأسئلة الشفهية والكتابية، والاستجوابات، ولجان التحقيق، والتصويت على بيان السياسة العامة للحكومة...

– **المعارضة السياسية**: عن طريق الأحزاب فبالإضافة المعارضة البرلمانية، تستطيع الأحزاب التي ليست لها تمثيل داخل البرلمان أن تمارس المعارضة وإيصال انشغالات فئة واسعة من الشعب إلى السلطة الحاكمة.

– **المعارضة غير المباشرة**: عن طريق الرأي العام وجماعات الضغط؛ فنظراً لغياب بدائل وطروحات سياسية تلبي رغبات وطموحات شرائح واسعة من المجتمع عن طريق الصورتين السابقتين للمعارضة؛ ظهر نوع جديد من صيغ المطالبة بالحقوق يعرف بالحركات الاجتماعية.

وهناك من يصنفها بناءً على مبدأ التنظيم؛ إذ نميز هنا بين نوعين منها، المعارضة شعبية وأخرى حزبية.

– **المعارضة الشعبية**: تظهر عندما يكون هناك عدم رضى من طرف الأفراد على ظروفهم المعيشية، وطرق معالجتها من طرف السلطة. ولهذا يبحثون على ظروف أحسن ويتطلعون إلى مساواة سياسية واقتصادية (بن بختي، 2017، ص37).

– **المعارضة الحزبية**: تتم وفق أطر وأسس قانونية وتكون على مستوى مؤسساتي، والأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات تلعب دور الوسيط في حال تخلي الدولة عن وظيفتها الاجتماعية (Bumba,2003,P700).

نلاحظ أن هذا التصنيف لا يختلف عن الأول بكثير فقط بعدم تصنيفه للمعارضة القانونية التي تتم على مستوى البرلمان. فالمعارضة الشعبية هي معارضة غير مباشرة، والمعارضة السياسية هي معارضة حزبية.

ثالثاً: محددات التداول داخل الأحزاب: المحددات هي مجموعة من المؤشرات لقياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية والأحزاب ومختلف التنظيمات المختلفة، وتُستمد من التشريعات القانونية ومن البرامج والقوانين الداخلية للأحزاب السياسية، ومن الخطابات والممارسات السياسية، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى نوعين: محددات مشتركة بين الأحزاب والأنظمة السياسية، ومحددات خاصة بالأحزاب السياسية.

1- المحددات المشتركة: وتتجزأ إلى العناصر التالية: (مرزود،2011، الصفحات 15- 16)

1. 1 محددات المبادئ الدستورية والتشريعات القانونية: معظم الأنظمة السياسية الديمقراطية تنص دساتيرها وقوانينها على مبدأ التداول على السلطة وتحددها بفترات زمنية محددة وتضبطها حتى لا يتم تأويلها وتجاوزها.

1. 2 التعددية السياسية والحزبية: التعددية السياسية تعني تعدد الآراء، أما التعددية داخل الأحزاب فتعني تعدد الآراء والمواقف والنخب والاتجاهات داخل الحزب بما يسمح للتداول والتنافس.

1. 3 الانتخابات الدورية: تعد الانتخابات الدورية الوسيلة الوحيدة لتولي السلطة وتعاقب واختيار القيادات والسياسات داخل الأحزاب وفي الأنظمة السياسية، بشرط أن تكون الانتخابات حرة وتنافسية وأن يكون النظام الانتخابي عادلاً وأن تراقب من السلطة القضائية حتى لا يكون هناك تزوير.

1. 4 تحديد مدة تولي السلطة: تعتبر جوهر التداول وعدم بقاء القيادة الحاكمة في مناصبها لفترة طويلة أو في قيادة الأحزاب كما تنص قوانين ولوائح الأحزاب الديمقراطية على تحديد مدة تولي المناصب القيادية ورئاسة الحزب أو الدولة بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

2- المحددات الخاصة بالأحزاب: وتتلخص في النقاط الآتية:

2. 1 البرامج الحزبية والعلاقات البينية بين الأحزاب: تتضمن المبادئ العامة لأي حزب وتوجهاته حول مختلف القضايا، ونظرته إلى التعددية والتداول على السلطة وتحديد مدتها.

2. 2 النصوص الأساسية واللوائح التنظيمية للأحزاب: على اعتبار أن كل النصوص واللوائح التنظيمية الداخلية للأحزاب تنص على أن تولي المناصب القيادية في جميع المستويات من القاعدة إلى القمة يكون بواسطة الانتخابات والمشاركة في القرارات حتى لا يكون استبداد أو إسناد السلطة بالتعيين.

2. 3 مقومات الحزب السياسي: وتتكون من مايلي:

- التنظيم الدائم؛ بمعنى وجود الحزب وامتداده عبر الزمن وأنه ليس وليد ظرف وزمن معين فقط.
- التنظيم الكامل؛ وتعني التمثيل والانتشار الذي يتمتع به الحزب عبر مناطق وولايات الوطن.
- الإرادة الدائمة لممارسة السلطة؛ أي أن الحزب يحشد كل موارده من أجل تحقيق هدف الوصول للسلطة، بدل الاكتفاء بلعب دور المتفرج أو المساند في أحسن ظرف، أين يطلق على الأحزاب في هذه الحالة أحزاب الحقائب تعبيراً عن عدم حيازة الحزب حتى على مقر.
- البحث عن الدعم الشعبي؛ وذلك من خلال تكوين قاعدة جماهيرية كبيرة، والبحث عن منخرطين جدد وتوسيع رقعة تواجد الحزب، وهو ما يعزز المقوم الثاني (التنظيم الكامل).

رابعاً: مظاهر عدم تماسك المعارضة السياسية: خطوات استمرار و عثرات استقرار

سنحاول في هذا الجزء إبراز أهم مظاهر وأسباب عدم تماسك أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر عموماً، مع التركيز بعض الشيء على حركة مجتمع السلم (HMS)، وذلك من خلال العناصر التالية:

1- المعارضة بين تحدي التغيير وبين التصدع وعدم التنسيق: مسار سياسي متعثر

يشير مفهوم التصدع (Cleavage) إلى الانقسام الثابت في السلوك التصويتي للناخبين اتجاه مجموعات حزبية، أو برامج انتخابية. أو هو مواقف متعارضة إزاء القضايا الاجتماعية والسياسية، وصراع يرجع إلى بعض مظاهر التناقض البنيوي في المجتمع، يتطور من خلال وجود مجموعات صراع تتعارض مصالحها بشكل جذري، يعمل بصفة نظمية على صياغة هوّية جماعية لكل مجموعة صراع (مغيش، 2017، ص 71).

وحسب المحلل السياسي وأستاذ العلوم السياسية الدكتور، **بوحنية قوي**، فإن اختلاف الأحزاب وتطاحنها يؤدي إلى الفرقة والتنابذ والتفكك، ويرى أن الأحزاب في الديمقراطيات العريقة وبعض الدول الاسكندينافية هي مصانع للدسائس والمؤامرات والفضائح (قوي، ص 110). وهذا ما انطبق أيضاً في أرض الواقع على المعارضة الجزائرية؛ فمثلاً نجد أن حركة مجتمع السلم (HMS)، دعت رئيسها السابق، أبو جرة سلطاني، بتاريخ: الثلاثاء 14 جويلية 2015، للانضباط واستعمال حقه في التعبير عن آرائه داخل المؤسسات. على خلفية تصريحه لوسائل الإعلام بأنه مارس ضغطاً على رئيس الحركة، عبد الرزاق مقري، للعودة لأحضان السلطة واستئناف الحوار معها لحلحلة الوضع المتأزم منذ سنة 2012؛ وقال حاولت أن أقرب وجهات النظر بين حركة حمس وصناع القرار، وأردف بأن المعارضة بالغت في رفع سقفها فأخافت الرأي العام الذي صار ينظر إليها على أنها راديكالية. والسلطة انكمشت على نفسها حتى يئس الرأي العام في كل أمل في التغيير (سيدمو، جويلية 2015، ص

3). نستشف من هذه الحادثة أنها تعبر عن حالة خلاف ومحاولة تموقع بين قيادات الحركة، ويمكن اعتبارها أزمة تمثيل وانقسام. والأكيد أن لكل طرف أتباع ومؤيدين وأنصار، مما يساعد على اتساع الهُوة ومن دائرة الخلاف والتصدع داخلها في حالة التصعيد، كما يمكن القول بأن رئيس الحركة الأسبق، أبو جرة، بهذا التصرف يحاول إفراغ المعارضة من محتواه وبعدها الإيديولوجي، إذ يُسمّيه البعض "قائد تيار المشاركة في السلطة" مقابل تيار المقاطعة.

وبالانتقال إلى الحديث عن التعاون في ائتلاف المعارضة فنجد أنه ونتيجة للقاء رئيس حركة مجتمع السلم، مقري، مع مدير ديوان الرئاسة، أحمد أويحيى، الأمين العام السابق للتجمع الوطني الديمقراطي (RND) الموالي للسلطة، يوم الخميس 09 جويلية 2015؛ ظهرت خلافات في تنسيقية الانتقال الديمقراطي والحريات ــ أول تكتل معارض ـــ في العهدة الرابعة للرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة. حيث استهجن بشدة بعض أعضائها على غرار القيادي في جبهة العدالة والتنمية (AED)، لخضر بن خلاف، ورئيس حزب جيل جديد (JIL)، جيلالي سفيان، اللقاء خاصة في الشق المتعلق بأرضية الانتقال الديمقراطي؛ التي اتفق أحزاب المعارضة على أن تطرح كورقة للتفاوض مع السلطة بشكل جماعي، كما سنرى لاحقاً عند الحديث عن التكتلات والمبادرات الحزبية لأحزاب المعارضة السياسية، واعتبر جيلالي سفيان اللقاء بمثابة نقطة ضعف في المعارضة، و قال بن خلاف أنه يجب عدم الخوض في مجال التفاوض مع السلطة لما له من أثر سلبي على قوة وانسجام المعارضة (سيدمو، جويلية 2015، ص 3).

وفي نفس الصدد رأى الناطق السابق باسم حزب طلائع الحريات، أحمد عظيمي، بأن ما قام به رئيس حركة مجتمع السلم شأن داخلي ولا يهمهم في الحزب ولا في قطب قوى التغيير، إلا أنه في نفس الوقت نفى علم شركاء حركة حمس في هيئة التشاور أو التنسيقة بلقاء مقري مع أويحيى سلفاً. مشيراً إلى محاولة مقري إقناع الهيئة بطلب مقابلة رئيس الجمهورية لكن الأغلبية رفضت وأسقطت مقترحه من بيان اجتماع الهيئة (بوعاتي، جويلية 2015، ص 3). يمكن القول بعد هذا كله بأن المعارضة السياسية الجزائرية في محاولتها إحداث تغيير ديمقراطي، يُسمح لها من خلاله أن تساهم في إصلاح ما أفسده النظام الحاكم، أو أخذ زمام الحكم بوصلها للسلطة. يمكن القول أنها لم تغتنم نقاط قوتها المتمثلة في تنوع الأحزاب وتعددها من أجل تحقيق أجنداتها السياسية؛ إذ لا تتحقق الفاعلية السياسية بكثرة الأحزاب وحدها بل بتضافر الجهود والتنسيق ما بين مكوناتها، وهو ما رهن مسارها بمدى التقيد بذلك.

2- التداول داخل أحزاب المعارضة: بين الثوابت التنظيمية والمكاسب السياسية

إن دراسة البناء السلطوي داخل أحزاب المعارضة السياسية، يُظهر لنا عدة إختلالات تنظيمية مؤكدة مركزية القرار في يد أشخاص معينين. خلافاً لما تنص عليه لوائح الأحزاب وثوابتها، كصورة براغماتية تعبر عن مهنية معيبة يبررها البحث عن مكاسب وأطماع سياسية.

وحسب المفكر السياسي، **برهان غليون**، فإن ديمقراطية الأنظمة السياسية لا تقاس بمدى تعدد وكثرة الأحزاب فيها وحسب، وإنما من خلال درجة التناوب (Succession) الفعلي للسلطة وتكافؤ الفرص بين النخب فيها، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة (أحمد منصور، مارس 2011، ص 364). أما آلية تداول المسؤولية داخل الأحزاب السياسية فتعني: ضرورة وجود تنوع في النخب الحزبية وأن تكون المسؤولية مقسمة بين عدد من القيادات ذوي الاتجاهات المختلفة والتي تتبادل فيما بينها مراكز المسؤولية عن طريق انتخابات دورية بدلاً من احتكار فرد أو أقلية لممارسة المسؤولية بصفة مستمرة. وجوهر الديمقراطية داخل الأحزاب هو أن يُسمح بالتغيير وصنع القرار(مرزود، 2011، ص 15)، إلا أن غالبية الأحزاب كانت تنادي بضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية في حد ذاتها لا تمتثل بالممارسة الديمقراطية، فهناك بعض الأحزاب المحسوبة على المعارضة

الجزائرية أمناءها العامون لم يتغيروا منذ عهد الحزب الواحد (قوي، بن ناصر، 2015، ص 328)، مما جعلها تعاني من أزمة تدوير نفسها، ورغم الخيبات التي منيت بها في الاستحقاقات الانتخابية فهي لم تغير من قياداتها، أو تجدد من هياكلها، أو تغير من استراتيجياتها وخطاباتها. كما أنها غير قادرة على إنتاج قيادات شابة طموحة (باكير، 2018، ص 31). وتزداد هذه المظاهر أثناء عملية الهيكلة الداخلية المرتبطة بانعقاد المؤتمرات الحزبية، على اعتبار المؤتمر كهيئة تنظيمية عليا للتعبير عن انشغالات القاعدة، ومجالاً لتقييم المسائل التنظيمية والإستراتيجية السياسية للأحزاب. حيث أظهرت هذه الأخيرة تعثراً كبيراً في عقد مؤتمراتها، وتعثراً أكبر في تطبيق القرارات المتمخضة عنها، بل وارتبطت العديد من المؤتمرات بأزمة داخلية حادة دفعت بع الأحزاب إلى اللجوء إلى القضاء للفصل فيها كم حدث مع حركة الإصلاح (مغيش، 2010، ص 153).

3- المعارضة وغياب التوافق والفوز في الانتخابات: أزمة بنيوية أم أزمة سياسية؟

عن المعارضة السياسية العربية عموماً، يقول الكاتب السياسي، **عبد الإله بلقزيز**، من المؤسف أنها تعجز عن تقديم نفسها كبديل سياسي للسلطة القائمة في حالة فراغ أو انفصال السلطة عن المجتمع؛ أي من نمط المعارضة التي تعيش حالة مزمنة من الأزمة والتراجع (بلقزيز،2001، ص 13). وبالرجوع إلى التجربة الجزائرية، تعتبر فترة إعلان رغبات الترشيحات داخل الأحزاب السياسية عند بداية كل استحقاق انتخابي، لما تسببه من حالة تشبه الفوضى أوهي كذلك، من أهم مظاهر ضعف الأداء الحزبي كنوع من الأزمة والتراجع تلك؛ فهي تساهم في تشكيل تكتلات، وخلق تيارات موازية حسب مصالح أصحابها، قد تؤدي إلى حركات تصحيحية أو تقويمية داخل الأحزاب. مما يزيد من احتمالية انشقاق أطراف معينة عنها قد تكون نواة لحزب أو حركة سياسية جديدة، كما سنرى لاحقاً عند التطرق إلى بعض حالات الانشقاق التي طالت المعارضة.

فمثلاً اتُهمت، لويزة حنون، زعيمة حزب العمال (PT)، من قبل خصومها بأنها خدمت النظام بكرم شديد، في انتقادها للشخصيات السياسية المعارضة التي أبدت رغبتها في الترشح لرئاسيات 17 أفريل 2014، فكان هجومها على المرشح المحتمل، أحمد بن بيتور، رئيس الحومة الأسبق سبباً في استدراجه إلى صراع انتهى بعزوفه عن الترشح. كما انتقدت قادة سياسيين وزعماء أحزاب سياسية؛ مثل: علي بن فليس، مولود حمروش، عبد الرزاق مقري، عبد الله جاب الله، وغيرهم (بن الشيخ، 2015، ص 295). وهذا ما يطلق عليه الدكتور، **قوي**، بالغوغائية السياسية؛ حيث يميل كل حزب إلى مهاجمة الأحزاب الأخرى، وذلك بغرض كسب التضامن الداخلي وتعزيز الشعور بالوحدة وتقوية الالتفاف ودعم القيادات، بحيث تكون غاية الأعضاء الأساسية الانتصار لرأي أحزابهم، وأن يعارضوا أراء الأحزاب الأخرى (قوي، ص 108).

وأوعز رئيس جبهة التغيير المنشقة عن حركة مجتمع السلم، عبد المجيد مناصرة، التأخر في التوصل إلى مرشح توافقي لرئاسيات 2014 إلى جملة من الأسباب منها: سياسة الغموض التي تُسيّر بها السلطة الرئاسيات عمداً وتكتيكاً، الغموض في ترشح بوتفليقة لعهدة رابعة نظراً لوضعه الصحي الصعب، ضعف التنسيق والتشاور بين الطبقة السياسية والميل إلى العمل الفردي، وطغيان الأنانيات الشخصية والحزبية، والرغبة الجامحة عند رؤساء الأحزاب في الترشح دون معرفة الفائدة من ذلك، وأضاف بأن نوع الديمقراطية المطبق في الجزائر لا يسمح بالتداول على السلطة. بيد أنه اعتبر الرئاسيات فرصة لصناعة توافق يكون بين جميع التيارات السياسية بعيداً عن التصنيف الإيديولوجي وتصنيف أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة (قدادرة، نوفمبر 2013، ص 3). وهو ما يعطي انطباع أن مناصرة يقر بضعف المعارضة وتشرذمها أمام السلطة، و أنه ليس شرطاً أن تدخل المعارضة إلى أي استحقاق انتخابي بمرشح إجماع أو توافقي !

ويُرجع الدكتور، **قوي**، عدم فوز المعارضة وخاصة أحزاب التيار الإسلامي وفي مقدمتهم حركة مجتمع السلم، بالانتخابات لاعتبارات منها: أنها ساهمت في شرعنة النظام وتبرير سلوكه، كما تفاعلت معه في عدة محطات سياسية وانتخابية وأخذت حصتها من الريع السياسي. وبذلك عوقبت من طرف الناخبون في كثير من المواعيد الانتخابية، بالإضافة إلى ازدواجية خطابها مابين المعارضة السلطوية والسلطة المعارضتية، وانشقاقاتها المتكررة، وأن النظام الانتخابي المعتمد خدم السلطة أكثر مما خدمها (قوي، 2015، ص 134).

إلا أن المتتبع للمشهد السياسي الجزائري حينها، يلاحظ بروز شخصيات خارج الطبقة السياسية كرجال الأعمال وبعض وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، الذين ساهموا بشكل كبير في غلق المجال أمام أحزاب المعارضة، وحسموا الصراع مسبقاً لصالح مرشح السلطة؛ باستعمال المال والمزايا_المال السياسي_ والتغطية الإعلامية حتى قبل انطلاق الحملات الانتخابية فعلياً.

إن تعثر المعارضة في الانتخابات يرجع كذلك إلى أسباب متعددة: سياسية واجتماعية، من قبيل ضعف المعارضة، أو تزوير الاقتراع من قبل السلطة، أو وجود قانون انتخابي مصمم على مقاس السلطة لإضعاف تمثيلية قوى المعارضة في المجالس المنتخبة والجهاز التنفيذي. وأن واحدة من أكبر مشكلات المعارضة السياسية في الوطن العربي أنها تعمل في مجال سياسي عادم لا يُقدم لها إمكانية حقيقية للعمل الطبيعي (بلقزيز،2001، ص 19)، ويتفق الكثير بأن تخلي حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) عن دوره كمعارض ذي مصداقية، وضعف أحزاب التيار الإسلامي بسبب طموح قياداته في الزعامة، تركا مساحة واسعة للسلطة لحسم الاستحقاقات بالشكل الذي يخدم سياساتها (يس، نوفمبر 2013، ص 2).

وبالرجوع إلى آخر استحقاق رئاسي بتاريخ 12 ديسمبر 2019، الذي فاز به المترشح الحر، عبد المجيد تبون، ولو أنه يحسب على جبهة التحرير الوطني باعتباره عضواً فيها والذي أُقيل من منصب الوزير الأول نتيجة فتحه النار على أصحاب المال وعلاقتهم بالسياسة والسياسيين. فان أحزاب المعارضة لم تستطع دخولها بمرشح توافقي. إذ نجد مرشحين اثنين ينتميان للمعارضة كلاً منها ترشح باسم حزبه؛ فحركة البناء الوطني قدمت عبد القادر بن قرينة، وطلائع الحريات قدم، علي بن فليس. فالأول حل ثانياً بـــ 1.477.836 صوتاً بنسبة 17.37%، والثاني حل ثالثاً بـــ 897.831 صوتاً بنسبة 10.55%. من مجموع 8.442.055 صوتاً معبراً عنه، من أصل 23.559.853 مسجل ضمن القوائم الانتخابية عبر الوطن.

4- حالة الانقسام والانشقاق في أحزاب المعارضة: استقلالية منقوصة واستقرار مضروب

إن مرحلة العمل الحزبي السري قبل إقرار التعددية السياسية بصدور دستور23 فيفري 1989، وما تلتها من أحداث أثناء وبعد العشرية السوداء؛ أدت إلى ضعف الثقافة السياسية فيما بعد مما أعاق اكتمال نضج الحياة الحزبية. حتى في أوساط الأحزاب التي تميزت إلى وقت طويل بالتماسك كحركة مجتمع السلم التي لها نهج نضالي مميز، ولها أيضا اتساع وتمثيل شعبي كبيرين في أقطار الجزائر.

رغم أن عضو المكتب الوطني ومجلس الشورى في حركة مجتمع السلم، **فاروق أبو سراج الذهب**، أقر ضمنياً بحدوث صراع وخلاف في المؤتمرين الثالث والرابع للحركة 2003 و2008 على التوالي حول انتخاب رئيس للحركة فيهما؛ خاصة في المؤتمر الرابع أين بلغ التنافس حد توقيف المؤتمر أربعة أيام، ومحاولة تأجيل الجلسة الافتتاحية حيث عاش المؤتمرون لحظات استثنائية بلغت حد التجاذب والتلاسن والاتهام. إلا أنه اعتبر ذلك حالة صحية ومستوى النضج الذي بلغه الأداء الإسلامي؛ إذ استطاعت قيادات الحركة من صياغة آليات حل الخلافات، والإبداع في معالجة القضايا الساخنة والجديدة في ظرف قياسي. وأن توقيف المؤتمر ذاك سببه تدقيق الصورة وبحث آلية الخروج من السباق (طيفور، 2013، الصفحات 39- 42).

وتعد ظاهرة الانشقاقات داخل الأحزاب السياسية من أهم مظاهر ضعف الأداء الحزبي، التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على حجم الحزب وفاعليته. وإذا كانت ظاهرة العضوية المتنقلة بين الأحزاب وظاهرة الترشح المستقل تعبر من الناحية التنظيمية عن ضعف التجربة الحزبية في الجزائر نسبياً، فهي من الناحية السياسية تعبير عن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في التخفيف من حدة الصراع الداخلي وتحقيق التماسك اللازم لبقاء الحزب (مغيش، 2017، ص 329).

وفي حديثه عن كثرة الانشقاقات في صفوف أحزاب المعارضة. اتهم رئيس حركة النهضة الأسبق، فاتح ربيعي، السلطة بضرب الطبقة السياسية وتفتيتها بما يُمكنها من الإنفراد بصناعة القرار السياسي؛ وذلك بتفكيك التيار الإسلامي وتحويله إلى أحزاب متناثرة، وأشار إلى انتشار الفساد المالي والإداري الذي دحض بوادر التغيير (ق/و، أكتوبر 2013، ص 3). وهو ما حدث فعلاً فلقد أعتمدت عدة أحزاب من طرف السلطة سنة 2012 في ظرف وجيز؛ أغلب مؤسسيها أعضاء منشقين، وبهذا تكون أحزاب جديدة بشخوص قديمة، في إجراء يعكس رغبة السلطة في تمييع الأداء الحزبي وتفريق وتشتيت الناخبين والمتعاطفين على تلك الأحزاب.

وبقدر ما حاولت أحزاب المعارضة تكثيف لقاءاتها التشاورية والتصعيد في انتقاداتها للرمي بثقلها في ميزان الانتخابات الرئاسية، بقدر ما سعت السلطة إلى قطع كل المشارب التي تتغذى منها المعارضة؛ من خلال الترويج لمشروع الاستمرارية ومحاصرة نداءات التغيير. وهو ما دعا رئيس حركة مجتمع السلم إلى القول بأن النظام السياسي يحكم البلاد بالمال ويوظفه للاستمرار في الحكم، موازاة مع سقف الوعود التي يطلقها وزراء الحكومة تحسباً لبداية الحديث عن العهدة الرابعة، وتقديم الوزير الأول آنذاك، أويحيى، أظرفة مالية في زياراته الميدانية للولايات (سليمان، نوفمبر 2013، ص 2). وفي صورة عن محاولة ضرب استقرار المعارضة وتشويه صمعتها لدى الرأي العام الجزائري. قال الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، عمار سعداني، أن المعارضة حالياً موجودة على مستوى مركزي، ولا تملك قواعد تمثيلية وتحاول فرض آرائها في إطار ممارسة معارضة الأشخاص لا غير، ويضيف نحن ننادي بصوت مرتفع إلى إقامة دولة مدنية، وهم يدعون الجيش للتدخل والانقلاب على الشرعية (بوعاتي، جويلية 2015، ص 3).

كما أثار تصويت نواب المجلس الشعبي الوطني على مقترح تطبيق عقوبة الإعدام في حق قاتلي الأطفال ومختطفيهم، جدلاً واسعاً وخلافاً بين الأحزاب الإسلامية في الغرفة السفلى؛ حيث اتهمت جبهة العدالة والتنمية، على لسان نائبها، لخضر بن خلاف، الكتلة البرلمانية للتكتل الأخضر. بالافتراء والبهتان وتقديم معطيات خاطئة للجنة الشؤون القانونية، وهو ما خلق جواً مشحوناً بين المجموعة البرلمانية لجبهة العدالة والتنمية، ونواب التكتل الأخضر (ب ك، ديسمبر 2013، ص 3).

ويرى الدكتور، **قوي**، أن المعارضة السياسية تعاني من ضعف في بنيتها السياسية بمختلف أطيافها، فالمعارضة بمختلف أطيافها السياسية تعاني انقسامات عميقة، حتى الأحزاب التي كانت تتميز تاريخياً بمعارضتها الراديكالية للنظام لوحظ مؤخراً وجود تقارب في وجهات النظر بينها وبين السلطة، ما يعبر عن ترويض سياسي للخصوم السياسيين. ومن ناحية أخرى فكل المبادرات التي عقدت مؤخراً لغرض إيجاد شراكة سياسية تفضي لمجابهة النظام وآليات عمل السلطة باءت بالفشل، لكون الاختلاف بين أحزاب المعارضة في الجزائر هو صراع زعامة وغير مبني على أساس البرامج واستراتجيات العمل (قدادرة، نوفمبر 2013، ص 3)، ويضيف المحلل السياسي، **عبد الناصر جابي**، أن المعارضة السياسية تشكو من حالة انقسامية ثقافية حادة، جعلتها ترفض العمل المشترك حتى في حالة نفس التوجه الإيديولوجي أو العائلة السياسية، ولا يزال ذلك سائداً بين حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) ضمن العائلة الديمقراطية. وبين حركة

مجتمع الســـلم (HMS) وتلك الأحزاب التي كونها وقادها عبد الله جاب الله كالنهضـــة، والإصـــلاح، والعدالة والتنمية ذات التوجه الإسلامي (جابي، 2016، ص 4).

خامساً: ظاهرة الانقسام والانشقاق: الواقعية الجديدة داخل أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر

سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى بعض الانشقاقات الحزبية التي شهدتها أحزاب المعارضة السياسية الجزائرية عموماً، حيث أصبحت هذه الظاهرة واقع وسمة لصيقة بأحزاب المعارضة خاصة أين تعكس حالة اللاتماسك. حيث أهم تلك الانشقاقات الحزبية تمثلت في التالي:

– **حركة النهضة (NAHDA)**: تأسس الحزب في شهر سبتمبر 1990 تحت اسم حركة النهضة الإسلامية (MRI) على يد، عبد الله جاب الله. كانت نواته الأولى جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي، المنشأة شهر مارس 1989، إلا أنه وبعد حظر استغلال الدين لأغراض سياسية تغير اسمها بعد مؤتمرها الثاني سنة 1989؛ ليصبح حركة النهضة. انفصل عنها مؤسسها، جاب الله، بداية 1999 بعد خلاف مع قياديين في الحركة في مقدمتهم، لحبيب آدمي، وصل إلى أروقة العدالة للفصل فيه. أمينها العام الحالي، يزيد بن عائشة.

– **حركة الإصلاح الوطني (MRN)**: بعدما انفصل عن حركة النهضة أسس، عبد الله جاب الله، بتاريخ 29 جوان 1999حركة الإصلاح الوطني، وبسبب خلافات بينه وبين بعض أعضاء وقياديين في الحركة بعد النتائج المسجلة في رئاسيات 2004، هذه الخلافات عمرت طويلاً وانتقلت إلى العدالة أيضاً، وفي سنة 2007 انسحب جاب الله، تولى رئاستها تباعاً من، جهيد يونسي، ثم جمال بن عبد السلام، ثم حملاوي عكوشي. إلى غاية مؤتمر الحركة الثالث المنعقد بتاريخ 26 نوفمبر 2016، أين انتخب المؤتمرون قيادة جديدة للحزب برئاســـة، فيلالي غويني، الذي يرأسها إلى غاية يومنا هذا.

– **جبهة العدالة والتنمية (AED)**: أسسها عبد الله جاب الله، بتاريخ 30 جويلية 2011 بعد الأحداث التي شهدتها حركة الإصلاح الوطني بداية من 2004 وانسحابه منها، والتي أسسها هو كذلك بعد ما سُحبت منه الثقة من قيادة حركة النهضة، وتم عرض القضيتين على العدالة كما سبق ذكره، حيث فصلت هذه الأخيرة لصالح خصومه في كل قضية.

– **حزب جيل جديد (JIL)**: الحزب ذو توجه ديمقراطي تم تأسيسه يوم 11 مارس 2011، بقيادة جيلالي ســفيان، المنشــق عن حزب التجديد الجزائري (PRA) ذو التوجه الليبرالي ســنة 1989 الذي تزعمه في تلك الفترة، نور الدين بوكروح، ويرأسه حالياً كمال بن سالم.

– **حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية**: أسسه عمارة بن يونس نهاية التسعينيات من القــرن الماضي، بعد انشقاقه عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) بقيادة السعيد سعدي. بسبب تأييده ترشح عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، ونتيجة لتأييده ذاك تولى رأس وزارة الصحة والسكان مكافأة له فترة حكومة، بن بيتور أحمد، 23 ديسمبر 1999 إلى 26 أوت 2000.

– **الحركة الشعبية الجزائرية (MPA)**: أسسها عمارة بن يونس، بتاريــخ 17 فيفري 2012؛ نظراً لعدم حصول حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية السابق، على الاعتماد الرسمي. الحزب ذو توجه ليبرالي اشــتراكي. تجدر الإشــارة هنا إلى أن هذا الحزب من الأحزاب الموالية للســلطة، ويُعرف عن بن يونس كرهه الشديد لأحزاب التوجه الإسلامي خاصة حركة مجتمع السلم.

– **جبهة التغيير (FC)**: تأسس بتاريخ 17 فيفري 2012 بزعامة،عبد المجيد مناصرة، المنشق عن حركة

مجتمع السلم، عقب نتائج المؤتمر الرابع سنة 2008 للحركة وانتخاب منافسه ،أبو جرة سلطاني، لعهدة ثانية على رأس الحركة. الحزب ذو توجه إسلامي إصلاحي. وتم حله في مؤتمر استثنائي يوم 01 جويلية 2017 بشعار "الحل من أجل الوحدة" أين اندمج في حركة مجتمع السلم.

– **حزب أمل الجزائر (TAJ)**: أسسه عضو المكتب الوطني السابق في حركة مجتمع السلم ووزير الأشغال العمومية الأسبق، عمار غول، عقب انشقاقه عنها نتيجة لقرار مجلس الشورى للحركة بتاريخ 01 جانفي 2012 فك الارتباط والانسحاب من التحالف الرئاسي ورفضاً لذلك. وبعد متابعة رئيس حزب تاج، غول قضائياً شهر جويلية 2019 في قضايا فساد وتبديد أموال عمومية، تم عقد مؤتمر استثنائي للحزب في 05 أكتوبر 2019، من أجل استخلافه وقد تم انتخاب، عبد الحليم عبد الوهاب رئيساً بالنيابة له.

– **جبهة الجزائر الجديدة (FAN)**:أسسها، جمال بن عبد السلام يوم السبت 11 فيفري 2012 الأمين العام الأسبق لحركة الإصلاح الوطني المنشق عنها بتاريخ 21 مارس 2011؛ بسبب خلافات حول قيادة حركة الإصلاح الوطني، و جبهة الجزائر الجديدة ذو توجه إسلامي.

– **حركة البناء الوطني (ELBINNA)**: تأسست في 22 مارس 2014 بقيادة، مصطفى بلمهدي. يرأسها حالياً، عبد القادر بن قرينة منذ 30 مارس 2018 ، المنشق عن حركة حمس، والمشارك في رئاسيات 12 ديسمبر 2019 الأخيرة والحزب ذو توجه إسلامي.

– **حزب الكرامة (KARAMA)**: أسسه محمد بن حمو، الذي انشق عن حزب الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA) المعارض الذي يرأسه، موسى تواتي. الحزب يرأسه حالياً القيادي والبرلماني السابق، محمد الداوي، منذ استقالة بن حمو من رئاسة الحزب بتاريخ 28 سبتمبر 2019. عقب إسقاط وإجهاض مخطط العهدة الخامسة، حزب الكرامة ديمقراطي وسطي.

– **حزب طلائع الحريات (TALAIA)**: تأسس في 08 سبتمبر 2015 بقيادة رئيس الحكومة الأسبق، علي فليس، الذي كان من قيادات حزب جبهة التحرير الوطني (FLN). الحزب ذو توجه ديمقراطي. وفي دورة استثنائية للجنة المركزية للحزب يوم السبت 28 ديسمبر2019، أعلن بن فليس، استقالته وانسحابه من الحزب رسمياً، وتم تعيين رئيساً للحزب بالنيابة وهو عبد القادر سعدي، كما أعلن الناطق الرسمي للحزب وأحد ركائزه ومؤسسه، أحمد عظيمي، استقالته من الحزب يوم 17 جويلية 2020. ويمكن إرجاع استقالة هذا الأخير إلى عدم رضاه عن الطريقة التي عيّن بها الرئيس بالنيابة وهي التعيين بدل الانتخاب.

سادساً: الائتلافات والمبادرات الحزبية للمعارضة: تعاون واندماج أم تفكك وتشرذم؟

1- الائتلافات: يُعرف "دافيد ألتمان": الائتلاف الحزبي بأنه؛ حشد غير دائم لأفراد أو لجماعات بغية تحقيق مكاسب وأهداف محددة، من خلال عمل مشترك. وغالباً ما تلجئ الأحزاب السياسية إلى تشكيل تحالفات للوصول إلى نتائج معينة من خلال (Altman,2000,P260):

- تجميع مواردها جماعياً لتحقيق الهدف؛
- خلق قنوات للاتصال من أجل التشاور حول المسائل ذات الصلة بالأهداف؛
- الاتفاق حول منطق توزيع الأرباح في إطار ذلك الهدف.

وعن هذا يقول، **بلقزيز**، يمكن أن تؤل سلطة الدولة أيلولة كاملة إلى أحزاب المعارضة إذا كانت متمتعة بتمثيل شعبي واسع، أو المتمكنة من أدوات اللعبة السياسية، أو الأحزاب التي تتوافق على برنامج سياسي مشترك؛ فتعقد التحالف بينها بما يعزز مركزها في التوازن السياسي الداخلي،(بلقزيز،2001، ص 14).

ودون الحديث عن التحالف الرئاسي الذي أنشئ بعد الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004، التي فاز بها بوتفليقة بعهدة ثانية إلى غاية جانفي 2012 تاريخ انسحاب حركة حمس منه؛ أين قررت حركة مجتمع السلم الخروج رسمياً من التحالف الرئاسي في اجتماع لمجلس الشورى المنعقد يوم الثلاثاء الموافق لـ: 01 جانفي 2012، هذا التحالف الذي ضم بالإضافة للحركة كلاً من حزبي السلطة جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي. ويرجع فك الارتباط هذا حسب قادة الحركة إلى الاختلاف حول عدة مسائل تتعلق بالإصلاحات السياسية والتشريعية. بعدما كان ائتلافاً حزبياً يضم إضافة للثلاث أحزاب السابقة حركة النهضة منذ 1999. على اعتبار أنه ليس تحالف معارضاتي لأحزاب المعارضة السياسية وحدها ولجمعه إيديولوجيات مختلفة.

حيث قال الباحث السياسي، **عابد شارف**، عن التحالف الرئاسي به مساندة شكلية ولا تأثير لها على الرئيس ولا على السلطة. وأن انسحاب قادة هذا التحالف لا يغير حقيقة هذه الأحزاب التي ليست إلا تنظيمات يتم تسييرها بالولاء، دون أن يكون لها ارتكاز شعبي، كما أن انسحابهم لا يغير طبيعة النظام ولا توازناته الكبرى (شارف، فيفري 2013، ص 19). وعليه سنركز على بعض الائتلافات التي جمعت المعارضة فقط كما يلي:

– **تكتل الجزائر الخضراء**: تأسس يوم الأربعاء الموافق لـ: 07 مارس 2012، وهو ائتلاف حزبي يتكون أساساً من: حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، وحركة الإصلاح. ذوي التوجه الإسلامي؛ أسس نتيجة لأحداث سياسية أهمها انسحاب حركة مجتمع السلم وإلغاء الارتباط بالتحالف الرئاسي، الذي جمعها بحزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي. ومن ثم الدخول بقوائم موحدة في تشريعيات 10 ماي 2012، باسم الجزائر الخضراء؛ إذ حل ثالثاً بـ 48 معقد من أصل 462 مقعد خلف حزبي السلطة شريكيّه في التحالف.

– **قطب قوى التغيير**: ضم الأحزاب التي ساندت، علي بن فليس، المرشح للانتخابات 17 أفريل 2014 قبل تأسيسه حزب الطلائع. فيلالي غويني الأمين العام لحركة الإصلاح وأمينها السابق جهيد يونسي، الطاهر بن بعيبش رئيس حزب الفجر الجديد، نور الدين بحبوح رئيس حزب اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية، مهدي علالو رئيس حزب الوطنيين، عبد الله قوقة رئيس حزب التيار الوطني الحر، جمال بن عبد السلام رئيس جبهة الجزائر الجديدة، محمد زروقي رئيس الجبهة الوطنية للحريات، محمد هادف رئيس الحركة الوطنية للأمل، علي بن واري رئيس حزب نداء الوطن، نعيمة صالحي رئيسة حزب العدل والبيان، وبعض الشخصيات السياسية كأحمد عظيمي، عباس ميخاليف، عز الدين جرافة (bit.ly/2ZWy6ee). بعد الانتخابات عبّر المشاركون في القطب عن عدم اعترافهم بما أسفرت عنه نتائجها، وأن ما أعلن من نتائج صادر عن عملية تزوير طالت عملية التصويت والاقتراع.

– **تحالف قوى البديل الديمقراطي**: تأسس في 26 جوان 2019 يتكون أساساً من الأحزاب التالية؛ جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، الاتحاد من أجل التغيير والرقي، الحزب من أجل اللائيكية والديمقراطية، الحزب الاشتراكي للعمال، الحركة الديمقراطية والاجتماعية. وانضمت إليه فيما بعد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبعض نقابات عن قطاع التربية والتعليم. طرح التكتل وثيقة أسمها الاتفاقية الوطنية لقوى البديل الديمقراطي من أجل العقد التأسيسي، جاء فيها مطالب التغيير نحو دولة الحق والقانون القائمة على الشرعية الديمقراطية المرتكزة سيادة الشعب وهو ما يقتضي الدخول الفوري في مرحلة انتقالية تدار بها الدولة بمنطق جديد عبر مسار تأسيسي يعبر عن المصالح الشعبية (bit.ly/3kAdPCZ).

تجد الإشـارة إلى أن جبهة القوى الإشـتراكية أعلن انسـحابه من هذا التكتل بعد مؤتمره الاسـتثنائي المنعقد يومي 10/09 جويلية 2020 الذي تم فيه انتخاب، حكيم بلحسل، سكرتيراً أول للحزب خلفاً لعلي العسكري.

– **تكتل القوى الوطنية للإصلاح**: تعتبر أول مبادرة سياسية بعد رئاسيات 12 ديسمبر 2019، وبمبادرة من حركة البناء الوطني، عقدت يوم الثلاثاء 11 أوت 2020 المنصرم بالعاصمة. شارك فيها حوالي 50 تنظيم مابين حزب سياسي ومنظمة وطنية و جمعية من المجتمع المدني، بهدف استكمال الإصلاحات وبناء إطار وطني للعمل المشترك بعيداً عن الإقصاء، من أجل الوصول إلى تحول حقيقي يضمن ميلاد دولة حديثة تقوم على أساس بيان أول نوفمبر وقيم الحرية والعدالة. وتضـمنت أرضـية المبادرة مقترحات بشـأن التغيير السـياسـي السـلس ومسودة تعديل الدستور، ومقترحات بشأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مقترحات من أجل التكفل بالوضع الصحي والأمني في ظل جائحة كورونا وضرورة التكفل بالفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة. وممن شارك في هذا التكتل: عبد العزيز بلعيد رئيس حزب جبهة المسـتقبل، الطاهر بن بعيبش رئيس حزب الفجر الجديد، فيلالي غويني رئيس حركة الإصلاح الوطني، المتحدث باسم الرئاسة محمد السعيد رئيس حزب الحرية والعدالة، عبد القادر سعدي رئيس حزب طلائع الحريات بالنيابة. وبعض المنظمات والجمعيات كـ: مصطفى زبدي رئيس المنظمة الوطنية لحماية المستهلك، حركة عزم، حركة السيادة الشعبية قيديّ التأسيس. وغاب عن التكتل حركة مجتمع السلم بسبب عدم الدعوة، جبهة العدالة والتنمية، أحزاب قوى البديل الديمقراطي، وحزبي السلطة جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي (bit.ly/3hUfzFC).

2- المبادرات: يمكن تعريف المبادرات الحزبية بأنها كل فكرة أو رؤية من حزب ما لمعالجة وضع معين يدعو من خلالها أحزاب قريبة من توجهاته ومبادئه، أو حتى التي يختلف معها إيديولوجيا عبر جلسات نقاشية للتباحث حول طرق وأساليب عن طريقها يمكن الخروج بمخرجات سياسية لحل ذلك الوضع أو الأوضاع. وعليه سنلقي الضوء على أهم المبادرات الحزبية لأحزاب المعارضة السياسية الجزائرية فيما يلي:

– **تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي**: بادرت حركة مجتمع السلم شهر سبتمبر 2013 بمشاورات وطنية مع قواعدها النضالية؛ بشأن المشاركة في الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 من عدمها، دارت المشاورات حول ثلاثة خيارات هي: المشاركة بمرشح من الحركة، مقاطعة الانتخابات، المشاركة بمرشح توافقي. وبعد شبه إجماع حول الاقتراح الأخير تم توسيع المشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية، بداية أكتوبر 2013 للتوافق حول مرشح معين. وبمرور أكثر من ثلاثة أشهر بدون إيجاد شخصية توافقية، أصدرت حركة حمس موقفها من المشاركة بالاستحقاق الرئاسي والرامي إلى المقاطعة، وذلك خلال مجلس الشورى المنعقد يوم السبت الموافق لـ: 25 جانفي 2014؛ وبعد قرار المقاطعة قامت الحركة بمحاولة حث الأحزاب السياسية بخيار المقاطعة، وهو ما تمخض عنه ميلاد التنسيقية الوطنية لمقاطعة الانتخابات؛ ضمت التنسيقية في بداية الأمر: حركة مجتمع السلم، حزب جيل جديد، حزب العدالة والتنمية، حركة النهضة. ليتغير اسمها فيما بعد إلى تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي.

– **أرضية / ندوة مزافران**: انعقدت الندوة الأولى "مزافران 1" بتاريخ الثلاثاء 10 جوان 2014 بمدينة زرالدة بالعاصمة، دعماً لمخرجات التنسيقية وضمت مختلف الأحزاب والشخصيات المعارضة؛ بهدف مناقشة آليات الانتقال الديمقراطي السلس دون إقصاء، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على شفافية الانتخابات، وعدم التفاوض مع السلطة بصفة انفرادية. ثم بتاريخ 30 مارس 2016 انعقدت الندوة الثانية "مزافران 2" دعماً للندوة الأولى ومركزة على ضرورة الإسراع بالانتقال الديمقراطي والفصل بين السلطات وتحرير العدالة.

– **هيئة التشاور والمتابعة**: اجتمعت الهيئة يوم الأربعاء 10 سبتمبر 2014، بمقر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بحضور ممثلوا التنسيقة وهم : محسن بلعباس عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، مقري عن حمس، جيلالي سفيان عن جيل جديد، محمد ذويبي عن النهضة، عمر خبابة عن جبهة العدالة والتنمية. وممثلوا قطب قوى التغيير: علي بن فليس عن طلائع الحرية، جمال بن عبد السلام عن جبهة الجزائر الجديدة، جهيد يونسي عن حركة الإصلاح الوطني ، نور الدين بحبوح عن حزب اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية. كما حضر الهيئة رؤساء حكومة سابقين هم: مقداد سيفي (أفريل 1994 – نوفمبر 1995)، (أحمد بن بيتور ديسمبر 1999 – أوت 2000)، وبعض من أعضاء الحزب المنحل (FIS) علي جدي، قمازي كمال. ورفضت جبهة القوى الإشتراكية المشاركة في هيئة التشاور (bit.ly/33zYDyU).

– **مبادرة التوافق الوطني**: جاءت هذه المبادرة شهر سبتمبر 2018، من طرف حركة حمس لتوفير بيئة مناسبة وظروفاً مواتية لخروج البلاد من الأزمات التي تمر بها، والمخاطر التي تهددها في أقرب الأوقات وبأقل التكاليف، عبر عدة أبواب اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث عبّر هذا الأخير عن حالة الغموض والريب والترقب وعدم قدرة الطبقة السياسية على رسم معالم عادية وشفافة للتنافس السياسي، وغياب الثقة بين الفاعلين السياسيين، وبين الشعب والطبقة السياسية وانتشار ظاهرة المال السياسي، رغم طول فترة الانفتاح السياسي. وخرجت المبادرة بـــ: انجاز عمل ديمقراطي مشترك بين السلطة والمعارضة يمكن اعتباره جبهة وطنية صلبة وواسعة بعيدة عن النظرة الحزبية والمصلحة الضيقة، الحرص على استقرار الدولة والتعددية السياسية وحرية التعبير وتوسيع قاعدة الحكم، وإبعاد الجيش عن التجاذبات الحزبية والسياسية، وتوسيع مدى التشاور حول المبادرة بين الأطراف السياسية ومكونات المجتمع المدني والاتصال الجماهيري بغرض دعمها واحتضانها. وفي حال نجاح المبادرة أهم نقطتين هما: الاتفاق على رئيس الجمهورية ، والاتفاق على رئيس الحكومة التوافقيين بمناسبة رئاسيات 2019 بالشكل الذي يتفق عليه الأطراف (bit.ly/2REd3sa).

– **منتدى الحوار الوطني**: انعقدت هذه المبادرة يوم السبت 6 جويلية 2019 بعين البنيان بالعاصمة، بغية تعزيز الحوار الوطني وبهدف صياغة مبادرة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة. بحضور شخصيات من مختلف مكونات الطبقة السياسية؛ ومن المشاركين نذكر: علي بن فليس، عبد الرزاق مقري، عبد الله جاب الله، عبد القادر بن قرينة. وغاب عنها الوزير الأسبق، سيد أحمد غزالي الذي لم يستدع حسبه، ويُدير المنتدى الوزير الأسبق، عبد العزيز رحابي. ومن بين مخرجات المبادرة تشكيل هيئة وطنية لتنظيم الانتخابات وضمان استقلاليتها، المطالبة بتشكيل حكومة جديدة تضم كفاءات مستقلة، الدعوة إلى رفع القيود عن النشاط السياسي، تنظيم انتخابات رئاسية خلال ستة أشهر الموالية تحت إشراف هيئة مستقلة للانتخابات. وبهذا تكون هذه المبادرة السياسية التي جاءت فترة الرئيس المؤقت، عبد القادر بن صالح، أرضية للشعب وللسلطة لإرساء حوار شامل ومسؤول (bit.ly/3mFN1Dl).

وفي رأيه عن هذه المبادرات اعتبر المجاهد، لخضر بورقعة، أن المعارضة لم تتمكن من اتخاذ مواقف حاسمة ومؤثرة، مكتفية بخرجات باهتة لا تقدم ولا تؤخر شيء في العمل السياسي. وخاض بورقعة في هيئة التشاور والمتابعة، و التنسيقية، وندوة مازافران الأولى والثانية حيث اعتبر هاذين الأخرين حائط مبكى لقوى المعارضة (bit.ly/2RFGAls)، ومن جهتها قالت الأمينة العامة السابقة لحزب العمال، لويزة حنون، أن كثرة المبادرات الحزبية حولت الجزائر إلى معرض سنوي للمبادرات السياسية، موضحة أن الساحة السياسية تميّعت بفعل دعوات تدعو لإصلاح الأوضاع الحالية. وقالت حنون أن مقري رئيس حركة حمس عرض عليها مبادرة التوافق الوطني التي انتقدتها قائلتاً كيف نتوافق مع أحزاب في السلطة تسعى إلى استمرار الوضع القائم؟، وكيف نتوافق مع جهة لا ترغب في التغيير، ولا تقبل أي نقد من أحزاب المعارضة؟ (bit.ly/3cgTRKp).

وفي مقابل ذلك يعتبر البعض أن هذه المبادرات لا تشكل خطراً على وحدة المعارضة وتماسكها، بل تعتبر ظاهرة صحية تؤسس لتعدد الرؤى وأساليب مواجهة السلطة الحاكمة.

سابعاً: كيف تنجح المعارضة في كسب رهان الفاعلية: نحو إنهاء القطيعة مع الممارسات التقليدية

إن الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة من قبل المعارضة في الوطن العربي، والتي هيمنت لفترة طويلة هي الاستيلاء بالعنف على السلطة، وفي نسخة متكررة من ذلك الاستيلاء هي الانقلابات العسكرية. وهذه الحالة تعبر عن إخفاق أحزاب المعارضة السياسية في الوصول للسلطة عن طريق الجماهير وهي التي انتدبت نفسها لتمثيلها (بلقزيز، ص 17)، لتغيير هذه الصورة أو هذه النظرة السوداوية عن كيفية وصول المعارضة للسلطة أو الحكم لابد أولاً من تغيير أنماط العمل الفردي مابين الحزب وأعضائه وقواعده الشعبية، والعمل المشترك مابين تكتلات أحزاب المعارضة والتجاوب الفعال مع مبادراتها. وهنا يمكن طرح بعض المقترحات التي من شأنها في نظرنا أن تساهم في تحسين أداء المعارضة ونجاحها في رفع فاعليتها وهذا من خلال مايلي:

1- تكريس الوحدة والعمل المشترك:

إن كثرة الانشقاقات الحزبية في صفوف المعارضة، بالإضافة إلى تعدد مبادراتها السياسية كما رأينا سالفاً لا يخدم وحدتها إطلاقاً، بل بالعكس يساهم وبشكل متنامي في اتساع الفجوة والشرخ بين أحزابها من جهة، وبين المعارضة نفسها والسلطة على حد سواء. وللحد من هذه الفرضية يجب تكريس الوحدة والعمل المشترك والتخلي عن الأنانية السياسية، ونبذ أشكال الفُرقة وترسيخ مبدأ الديمقراطية داخلها أولاً. ومن ثمة توجيه كل إمكانياتها البشرية والفنية في التعامل مع السلطة الحاكمة من أجل إحداث انتقال سلس للحكم عن طريق معارضة تشاركية إن صح القول، وليس بكثرة المبادرات والتكتلات التي تقوي جناح السلطة بشكل غير مباشر بدل المعارضة.

وإذا لم يتحقق ذلك فعلى الأقل يمكن اللجوء إلى اقتسام السلطة بينها والسلطة الحاكمة، شريطة امتلاك المعارضة السياسية قوة ضغط ونفوذ كبرى تسمح لها بإجبار السلطة الحاكمة على قبول مثل ذلك الاقتسام للسلطة (بلقزيز، ص 14). وذلك بتشكيل حكومة ائتلافية يكون للمعارضة نصيب وافر من الحقائب الوزارية فيها.

2- التخلي عن مسمى لجان المساندة:

يمكن الإشارة هنا إلى ظاهرة دأبت الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها، بانتهاجها خاصة بمجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، ساهمت في إضعاف الأداء الحزبي والإنقاص من استقلاليتها وهي ظاهرة لجان المساندة. إذ في كثير من المناسبات نلاحظ تخلي أغلب أحزاب المعارضة السياسية عن ترشيح مناضليها في الاستحقاقات، ودعم ومساندة مرشح ما وبرنامجه الانتخابي. وهذا ما وصفه الكاتب السياسي، **بلقزيز**، بالاستتباع السياسي حين لا يملك أي حزب قراره السياسي المستقل، الذي يمنحه مصداقية لدى جمهوره وأنصاره. وبالتالي يكون قد انصرف على نحو ما إلى تزوير وظيفته السياسية والاجتماعية، وإلى السقوط في آلية من الاستبدال الوظيفي يتحول فيها إلى قوة تعبير عن مركز أو موقف غريب عن المجال الأصلي الخاص به حين لا يفلح في صون استقلالية قراره (بلقزيز، 2007، ص 51). لهذا وجب على المعارضة التخلي عن مساندة أحزاب السلطة وتجنيد نخبها ومناضليها وتأهيلهم وضمان التكوين المستمر لهم من أجل تولي قيادة المجالس المنتخبة المحلية والنيابية وحتى تولي السلطة الحاكمة، وهنا لا مانع من المساندة المعارضتية التي تؤدي إلى المنشود.

3- ضرورة امتلاك برامج ثرية من أجل التأثير:

أثبت التجارب إلى وجود علاقة قوة بين أداء الأحزاب ودرجة فاعليتها في القدرة على الفعل والتأثير في رسم وتصميم السياسات العامة،(قوي، 2011، ص 105)، غير أنه وبسبب ضعف الأداء وغياب الرؤية فإن أحزاب المعارضة ترتد إلى داخلها، وينتشر شعور اليأس والإحباط بين الأعضاء. وفي مقابل هذا تستفيد السلطة

الحاكمة من ذاك الوضع المتردي، ومن ضعف أداء أحزاب المعارضة. فهذه الأخيرة لا تمتلك خطابات فئوية أو برامج تشكل خطراً عليها من الناحية الشعبية (باكير، 2018، ص 31). ومن هذا المنطلق وجب على المعارضة السياسية امتلاكها برامج ورؤى قوية تستطيع من خلالها منافسة السلطة واستقطاب مؤيدين جدد في الساحة السياسية، وعدم الاكتفاء بالمعارضة والنقد من أجل المعارضة تمهيداً لامتلاكها السلطة يوماً ما.

فلقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي، جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة، أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتداداً للإدارة الحكومية وامتداداً للسلطة (البار، 2014، ص 127). إذ نلاحظ تخلي الأحزاب عن برامجها الحزبية وعن وظائفها الأساسية اتجاه المجتمع والدولة، مقابل التوجه نحو توسيع رقعة الخلاف والتصدع داخلها.

ويرى الوالي السابق والكاتب السياسي، **بشير فريك**، أنه وبرغم التجارب المريرة للتيارات الإسلامية في العالم العربي وفشلها في الوصول للسلطة، إلا أن الإسلاميين الجزائريين لم يتمكنوا من الاستفادة من التجارب التي خاضها الإسلاميون في المشرق في مواجهة الأنظمة الحاكمة؛ فدخلوا في مواجهات غير متكافئة معها، فضلاً عن انقسامها حيث ظهرت الزعامات والقيادات تأثراً بمرجعيات فكرية ومذهبية تسربت إلى الجزائر من المشرق العربي والإسلامي (فريك، 2017، ص ص 223 - 224).

4- تدوير النخب والقيادات:

للوصول إلى ممارسة سياسية دائرية عوض الممارسة سياسية الخطية داخل أحزاب المعارضة، لابد أن تقوم هذه الأخيرة بتدوير النخب والقيادات في مختلف هياكلها من القاعدة إلى القمة؛ من خلال فتح المجال أمام الجميع دون استثناء في تولي المسؤوليات، وهو ما يسمح ببروز كفاءات تصنع الفارق في مرحلة ما.

فالأحزاب السياسية تخضع في الواقع لسيطرة وتوجيه نخبة معينة أو قلة من الأفراد تتمثل في قيادات الحزب، فيغيب حكم الأغلبية ليحل محله حكم الأقلية من الأفراد (قوي، ص 108)، لهذا وجب تغليب مصلحة الحزب بصفة عامة وتوجهاته الإيديولوجية والإستراتيجية على المصالح الشخصية البراغماتية الضيقة. وهذا بتجسيد مبدأ التداول الداخلي للسلطة أو القيادة من خلال الشفافية والنزاهة، وهو ما لا يتأتى إلا عبر الانتخابات في تجديد الهياكل وعقد المؤتمرات التأسيسية والدورية والاستثنائية. وبما يحقق الاستقرار والتماسك داخل الأحزاب، بالإضافة إلى تعزز ثقافة سياسية ناضجة لدى الأعضاء ويزيد من فرص المشاركة السياسية بينهم.

الخاتمة:

رغم ما تتمتع به أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر من تأطير وتنظيم لا بأس بهما؛ خاصة حركة مجتمع السلم أحد أكبر أحزاب المعارضة حالياً، ورغم تعدد وتنوع تكتلاتها ومبادراته السياسية، إلا أنه يتبادر في ذهننا التساؤل حول قدرة أحزاب المعارضة السياسية في خضم ذلك على إصلاح نفسها، بما يسح لها من تفعيل وتثبيت دورها في الحياة السياسية.

وبالرغم كذلك من توافر الضمانات الدستورية لعمها، إلا أن السلطة الحاكمة حقيقة لم توفر بيئة مناسبة لعمل أحزاب المعارضة السياسية باستثناء ما تعلق بالمعارضة البرلمانية، فنلاحظ أن المُشرع الجزائري حصر المعارضة السياسية في المعارضة البرلمانية فقط، وهذا بناءً على ما ورد في المادة 114 من دستور 2016 التي تنص: [تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية ... المادة]، لكن وجب هنا عدم إغفال أو تجاهل تركيبة البرلمان الجزائري؛ فالفترة التشريعية الحالية هي العهدة الثامنة 2022/2017، وعدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان هو 462 نائباً. في حين عدد أعضاء أو

نواب التشكيلات السياسية المُعارِضة هو 88 نائباً، والبقية كلها أحزاب موالية للسلطة بما فيهم النواب الأحرار أو المستقلين. وتجدر التنويه إلى أن بعض الأعضاء المعارضين حولوا تشكيلاتهم السياسية بما يعرف بالتجوال السياسي. حيث نجد 11 حزباً معارضاً مقابل 25 حزباً موالياً، يتقدمهم حزب جبهة التحرير الوطني بـــ 161 نائباً يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـــ 100 نائب. مما يؤدي إلى إجهاض إلى محاولة للمعارضة في مجال عملها داخل البرلمان كأداة رقابة على عمل الحكومة، أين يجب على السلطة الحاكمة النظر إليها على أنها دعامة سياسية تعود عليها بالاستقرار وليس وسيلة للتشويش والإزعاج. فضلاً على أن مسودة التعديل الدستوري لسنة 2020 لم تأتي بجديد بخصوص المعارضة السياسية، بل حددت العهدة النيابية بعهدتين فقط وهو حسبنا يندرج في تقليص تأثير المعارضة البرلمانية رغم تكريسه للتداول.

لكن موازاة مع ذلك يجب على أحزاب المعارضة السياسية أيضاً أن تسعى جاهدة إلى استغلال كثافة تحركاتها ومبادراتها في الآونة الأخيرة، واغتنام ما يجمعها في ظل المجال الضيق الذي توفره لها السلطة الحاكمة. وأن لا تجعل من تلك التحركات والمبادرات طريقاً وأداة للتصدع ما يجعلها معارضة منشقة أو منقسمة (Oppression de L'opposition)، ولا يكتمل تحليل وضع المعارضة السياسية في الجزائر دون التطرق إلى مآلات ذلك الوضع مستقبلاً خاصة بعد الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019، حيث يمكن طرح خيارين اثنين:

– الخيار الأول؛ وهو إعادة التفكير في طرق جديدة للعمل السياسي في مواجهتها لنظام سياسي يرى فيها أداة لاغتصاب السلطة منه، وليس مصححاً لاختلالات وممارسات التي قد تصدر منه. من خلال الالتفاف حول المبادرات السياسية وعدم الإكثار منها فهي تشتت الجهود وتطيل من عمر المنافسة والحل، بالإضافة إلى التناوب في تقديم الترشيحات خاصة ما تعلق بالانتخابات الرئاسية بدل تقديم المرشحين فرادى حسب كل حزب سياسي، أو إتباع خيار المقاطعة أو مساندة أحزاب ذات توجهات وإيديولوجيات مختلفة وليست حليفة.

– الخيار الثاني؛ الاستمرار بنفس الإستراتيجية في طريقة العمل المشترك فيما بينها، وفي التعامل مع السلطة التي لا ترى فيها أي خطر، ونظراً للتعمير الطويل للقيادات الحزبية على رأس أغلب أحزاب المعارضة فسوف نلاحظ انشقاقات جديدة داخلها تزيد من الشرخ الموجود، وتضعف الأداء الحزبي داخلها.

قائمة المراجع:

1- بالعربية

أولاً– الكتب

أحمد، منصور بلقيس.(2004). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**. القاهرة – مصر: مكتبة مدبولي.

البار، أمين.(2014). **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**. ط1. الإسكندرية – مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

بلقزيز، عبد الإله.(2001). أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي. في: عبد الإله بلقزيز (محررا)، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**.ط1. بيروت – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الصفحات 9 – 54.

بلقزيز، عبد الإله.(2007).**السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)**. الدار البيضاء – المغرب: المركز الثقافي العربي.

بن الشيخ، عصام.(2015). تقييم تجربة ترشيح زعيمة حزب العمال في الانتخابات الرئاسية (أفريل 2014) في: قوي بوحنية (محررا)، **الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة**. عمان - الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الصفحات 291 - 306.
جابي، عبد الناصر.(2016). **وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة**. سلسلة تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
طيفور، فاروق أبو سراج الذهب.(2013). **حركة مجتمع السلم: من الخريف الجزائري أكتوبر 1988 إلى الربيع العربي يناير 2011**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
فريك، بشير.(2017). **التجربة الديمقراطية في الجزائر: الثمن الباهظ والمآل الغامض 1989 – 1999**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
قوي، بوحنية.(2015). السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح والاحتجاج في: قوي بوحنية (محررا)، **الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة**. عمان - الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الصفحات 123 – 145.
قوي، بوحنية، بن ناصر، بوطيب.(2015). الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكامة في الجزائر في: قوي بوحنية (محررا)، **الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة**. عمان - الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الصفحات 315 - 333.
الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، تعددية.(1985). **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، بيروت – لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
مصطفى توفيق، أشرف.(1988). **المعارضة**، القاهرة - مصر: العربي للنشر والتوزيع.
مغيش، كنزة.(2017). **جدلية التحالف والانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية سياسية 1997-2017 نموذجا**، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.

ثانياً – الأطروحات والرسائل:

بن بختي، عبد الحكيم. (2017). **المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا: دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران2: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
مصلح، علاء الدين محمد علي. (202). **المعارضة السياسية وضوابطها في الشريعة الإسلامية**، مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع ، نابلس- فلسطين: كلية الدراسات العليا للعلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية.

ثالثاً – الدوريات والملتقيات

قوي، بوحنية (2011). **دينامية الحراك الحزبي في الدول المغاربية: دراســـة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر**. دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الصفحات 104 – 131.
مرزود، حسين (2011). **مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر**. دراسات إستراتيجية. العدد14، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الصفحات 11- 44.
مغيش حامة، كنزة (2010). قراءة في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر. دراسات إستراتيجية. العدد12، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الصفحات 147 – 158.

رابعاً– الجرائد

باكير، علي حسن.(2018). **تدوير الفشل .. أزمة أحزاب المعارضة في تركيا**. الكويت: يومية القبس الكويتية، العدد 16052، الصادر يوم 07 فيفري 2018.
بوعاتي، جلال. (2015). **نرفض مبادرة أويحي لتكريسها التصادم مع المعارضة**، الجزائر: يومية الخبر ، العدد 7846، الصادر يوم 08 جويلية 2015.

سيدمو، محمد.(2015). **خلافات تنسيقية المعارضة تخرج للعلن**، الجزائر: يومية الخبر، العدد 7853، الصادر يوم 15 جويلية 2015.
سيدمو، محمد.(2015). **فتنة بين مقري وسلطاني**، الجزائر: يومية الخبر ، العدد 7853، الصادر يوم 15 جويلية 2015.
شارف، عابد.(2013). **مات التحالف الرئاسي وعاش الرئيس**.الجزائر: يومية الشروق، العدد 3928، الصادر يوم 16 فيفري 2013.
ق،و.(2013). **النهضة تتهم السلطة بتفكيك الأحزاب**.الجزائر: يومية الشروق، العدد 4176، الصادر يوم 26 أكتوبر 2013.

خامساً– المواقع الالكترونية

جزيرة، نت، **في المنتدى الوطني للحوار بالجزائر.. أحزاب و شخصيات تناقش مبادرة الحل**، عبر bit.ly/3mFN1Dl،2020/08/07.
حمس، نت، **وثيقة مبادرة التوافق الوطني**، عبر bit.ly/2REd3sa ، 2020/07/17.
سيدمو، محمد، **تنصيب هيئة التشاور والمتابعة في اجتماع هادئ**، عبر bit.ly/33zYDyU، 2020/08/21.
ع، نور الدين، **قطب قوى التغيير ينكمش !**، عبر bit.ly/2ZWy6ee ، 2020/08/07.
قوى البديل الديمقراطي تتمسك بمطلب المرحلة الانتقالية، عبر bit.ly/3kAdPCZ، 2020/08/07.
لحياتي، عثمان، **ميلاد القوى الوطنية للإصلاح.. تكتل سياسي للتيار المحافظ في الجزائر**، عبر bit.ly/3hUfzFC، 2020/08/07.
وقت الجزائر، نت، المبادرات الحزبية ميّعت الساحة السياسية، عبر bit.ly/2RFGAls، 2020/09/03.

2- بالأجنبية

Bumba Mukherjee, **"political parties and the size of government in multiparty legislatures, examining cross-country and panel data evidence"**, Comparative political studies, Vol.36, №.6, August 2003.
David Altman, **The Politics of Coalition Formation and Survival in Multi-Party Presidential Democracies**, Party Politics – Sage Journals, Vol 6, No 3, July 2000.